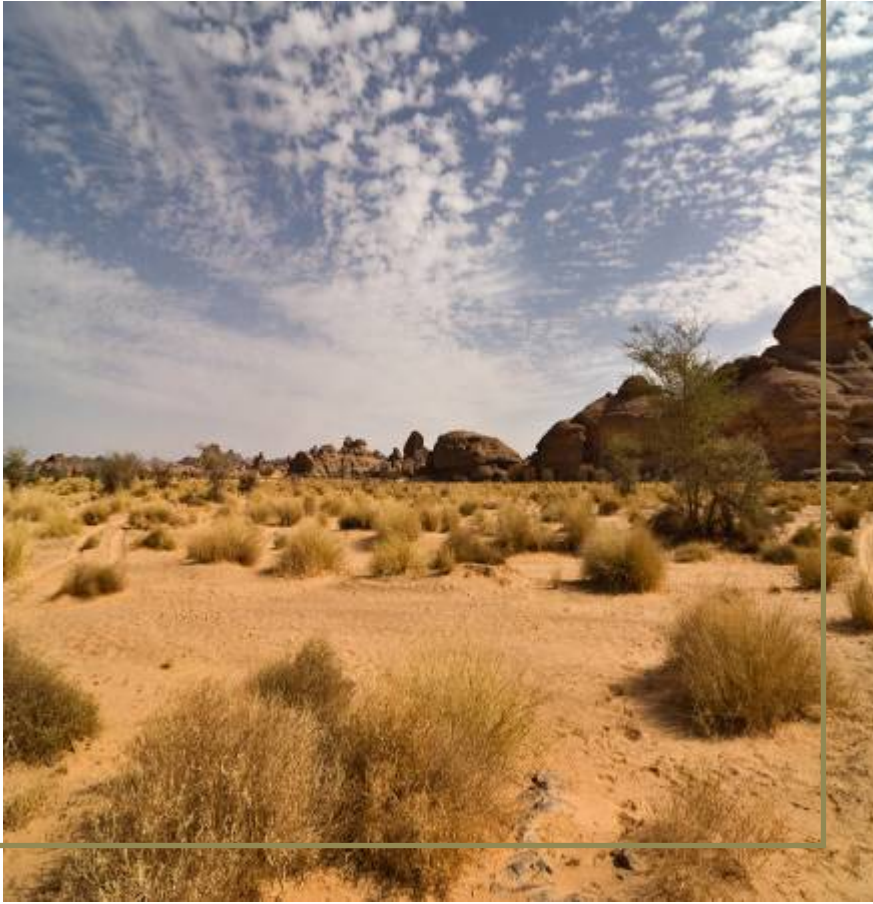




مشروع ممول من طرف الإدارة العامة للتجارة  
للجنة الأوروبية

## تقييم أثر التجارة المستديمة لإتفاقية التجارة الحرّة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا



مسوّدّة التقرير الفني  
المرحلي  
ماي 2009



مشروع ممول من طرف الإدارة العامة  
للتجارة للجنة الأوروبية

## تقييم أثر التجارة المستديمة لإتفاقية التجارة الحرّة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا

# مسوّدّة التقرير الفني المرحلي ماي 2009

وضع من

DEVELOPMENT  
Solutions



MEC  
MEC INTERNATIONAL LIMITED

MANCHESTER  
1824

This report was commissioned and financed by the Commission of the European Communities. The views expressed herein are those of the Consultant, and do not represent any official view of the Commission.

الاتحادات لجنة من ويتمويل تكليف تم أنه إلى التقرير هذا  
جهة أي تمثل ولا استشاري من هي عنها أعرب السّي الأراء. الأوروبية  
للجنة الرسمية النظر

## 1. مقدّمة

يلتزم الإتحاد الأوروبي بمسؤولية القيام بتقييمات أثر التّجارة المستديمة و إعتبرها جزءا من سياسته التّجارية. تعتمد هذه التّقييمات على مقاربات البحوث النوعية والكمية لتقييم آثار التحرير المقترح على جميع أركان التّطور المستديم لإتخاذ القرار السياسي الأمثل.

تحدّد هذه المسودّة للتقرير الفني المرحلي وسط الطّريق للبحث و الإستشارات للمشروع (جاهزة على موقع [www.eulibya-sia.org](http://www.eulibya-sia.org)). يلخّص هذا الملف ما هو موجود في التقرير و خاصة:

- نظرة شاملة للخصائص الأساسية الاجتماعية و البيئية والاقتصادية و التّجارية الليبية
- تقييم أثر الإتفاقيه الممكنة للتّجارة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا المستعمل للتحاليل الكيفية و نموذج محسوبية التوازن العام لقيس آثار سيناريوهي التحرير الممكن.

سندرج تفاصيل نتائج هذا التقرير بالتشاور مع المشاركين في الطور النهائي لهذه الدراسة.

يمكن الحصول على خلفيات أكثر للمعلومات الخاصة بالمشروع من [www.eulibya-sia.org](http://www.eulibya-sia.org). نرحب بتعليقاتكم فيما يخصّ المشروع والتقرير عبر [enquiries@eulibya-sia.org](mailto:enquiries@eulibya-sia.org).

## 2. الخصائص الأساسية الاجتماعية و البيئية والاقتصادية و التّجارية الليبية

يعتبر البنك العالمي ليبيا من بين البلدان النامية ذات الدّخل المتوسّط العالي. حيث تهيمن على إقتصادها الصناعات البترولية والغازية. لليبيا أعلى دخل للعائلة بالنسبة للدول في طريق النمو في البحر المتوسط.

لهذا البلد فائض تجاري كبير (جدول 2.1). يغلب على تصدير ليبيا الانتاج البترولي والغاز الطبيعي في المقابل تحتوي الواردات على نوعية كبيرة من المنتجات الصناعية والفلاحية. مع العلم أنّ ليبيا تعتمد كثيرا على توريد المواد الغذائية.

جدول 2.1 استيراد وتصدير للمواد والخدمات (مليون دولار أمريكي)

| 2007   | 2006   | 2005   | 2004   |                          |
|--------|--------|--------|--------|--------------------------|
| 44,523 | 39,187 | 31,358 | 20,410 | صادرات                   |
| 17,401 | 13,062 | 11,183 | 8,768  | واردات                   |
| 43,395 | 38,207 | 30,458 | 19,533 | صادرات قطاع الهيدروكربون |
| 1,128  | 980    | 900    | 877    | صادرات أخرى              |
|        |        |        |        |                          |
| 1,334  | 967    | 534    | 437    | مداخل الخدمات            |
| 3,251  | 2,862  | 2,350  | 1,914  | دفعات الخدمات            |

IMF (2008a)

أدخلت ليبيا في السنوات الأخيرة تعديلات على سياستها التّجارية لتحضير دخولها للمنظمة العالمية للتّجارة ولتوجيه البلد لإقتصاد أكثر إنفتاح. تحتوي هذه التعديلات على تخفيض الدّعم وعدد الإمتيازات الحكومية للتوريد وعلى تقليص عدد الحظر على الواردات وتقديم برامج للخصوصية والغاء الحواجز الجمركية والإجازات لمعظم المواد. على الرغم من الخطوات نحو إقتصاد أكثر تفتّح، تحافظ ليبيا على سياسات تجارية مقيدة.

بعد رفع العقوبات، شرعت الحكومة الليبية بوضع برنامج واسع للإستثمار في البنية التحتية. يشتمل هذا البرنامج على تعويض أسطولها الجويّ و توسيع و تطوير الموانئ و تشييد خط حديدي جديد و تطوير المنشآت البترولية و تطوير الصناعة السياحية.<sup>1</sup> عمر أغلب البنية التحتية الحالية يتراوح بين 20 و 30 سنة.

ينتظر الاقتصاد الليبي اسهام متضاعف من الاستثمار المباشر الخارجي الذي ارتفع بسرعة منذ 2004 (جدول 2.2).

## جدول 2.2 سيولات الإستثمار المباشر الخارجي، ملايين الدولارات

| 2007 | 2006 | 2005 |     |
|------|------|------|-----|
| 2541 | 2013 | 1038 | دخل |
| -479 | -534 | 128  | خرج |

المرجع: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الإستثمار العالمي ، 2008

حسب الكشف العام للمنافسة للتجمّع الإقتصادي العالمي، تحرز ليبيا على المرتبة 73 من 124 بلد. أهمّ المواضيع **لكلفة القيام بالأعمال** في ليبيا (باعتبار الخدمات الخارجية للمزوّدين) يتضمّن تزويدا و وصول للبنية التحتية غير ملائمين و عدم وصول للمالية (باعتبار قيود للتبادل الخارجي) وإدارة غير فعّالة و مرتشية وقانون و سياسة مترددين و تكوين الشغّالين و نظم الشغل و العملة الخارجية.

خلال العقد المنقضي وقعت أهمّ التعديلات في قطاع الخدمات في البنك و المالية. تهدف هذه التعديلات لوضع إطار قانوني جديد للنظام البنكي.

باعتبار قطاع السياحة القطاع المحيّد من الاستثمار الخارجي استحوذ على معظم الاستثمار من قبل الشركات في المملكة المتحدة و إيطاليا و بلدان أخرى. عرفت صناعة السياحة تطوّرا سريعا ببناء التزل و ملاذات و تحسينات في نظم النقل.

منذ 1990 عرف قطاع الاتصالات نموّا مذهلا. توسّع كبير جدّا مبرمج. في الوقت الحالي لا توجد نيّة خوصصة الإمتياز التجاري للدولة ولكنّ المستثمرين الخارجيين يلعبون دورا هاما أكثر فأكثر.<sup>2</sup>

خلال السنوات الأخيرة عرف قطاع البيع بالتقسيط استقرارا بعد إزالة الحواجز على بيع الخواص و مراقبة الدولة لمستودعاتها. رفعت القيود على الملكية الخاصة والذي من شأنه جلب بعض الإستثمارات الداخلية والخارجية خاصة في قطاع رفيع المستوى. شرعت المراكز التجارية في العمل.

أدت المباحثات حول رجوع الشركات البترولية الأمريكية إلى وضع سياسة خوصصة. في حدود أوت 2006 وصل عدد الشركات المخصوصة إلى 67 بقيمة جمالية تصل إلى 696 مليون دينار ليبي (حوالي 500 مليون دولار أمريكي).<sup>3</sup>

لا تملك ليبيا قانونا مكتملا حول حقوق الملكية الفكرية. عدد من القوانين الداخلية حول حقوق النشر والعلامات التجارية والإختراعات المسجلة أصبحت قديمة غير أنّ هذه القوانين لا تفي بالحاجة والإنتهاكات شائعة.<sup>4</sup> في سنة 2005 و لمعالجة هذا الوضع شرعت الحكومة الليبية في تطوير هذه القوانين والذي يتجلى بالتوقيع على الإتفاقية الدولية للتعاون على المحافظة على الإختراعات المسجلة.

بما أنّ ليبيا ليست عضوا بمنظمة التجارة العالمية فإنها غير ملزمة بإحترام تدابير إتفاقية الصحة والصحة النباتية التي تدير تطبيقها وليس لها سجل عمومي لتثبيت هذه التدابير.

<sup>1</sup> مرتيناز (2005)

<sup>2</sup> لافرج (2008)

<sup>3</sup> عطمان وكرلبارج (2007)

<sup>4</sup> عطمان وكرلبارج (2007)

حسب معطيات "دليل التنمية البشرية" (Human Development Index أو HDI) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تحرز ليبيا على أعلى رتبة للدول النامية في جهة المتوسط (جدول 3.1). تعتبر الرتبة العامة لدليها عالية أو الأعلى بالنسبة لمثيلاتها وذلك ليس بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي العائلي (أو GDP) فحسب بل لأغلب عناصر دليل التنمية البشرية (HDI).

جدول 3.1 دليل التنمية البشرية

| مرتبة<br>الناتج | مؤشر  | مؤشر  | مؤشر  | الناتج | معدل<br>(%) | معدل | مأمول | مرتبة<br>دليل | دليل  |         |
|-----------------|-------|-------|-------|--------|-------------|------|-------|---------------|-------|---------|
| 4               | 0.774 | 0.875 | 0.806 | 10,335 | 94.1        | 84.2 | 73.4  | 56            | 0.818 | ليبيا   |
| -18             | 0.740 | 0.812 | 0.773 | 8,407  | 68.7        | 87.4 | 71.4  | 84            | 0.775 | تركيا   |
| 11              | 0.670 | 0.868 | 0.782 | 5,530  | 78.1        | 91.1 | 71.9  | 86            | 0.773 | الأردن  |
| 8               | 0.671 | 0.871 | 0.775 | 5,584  | 84.6        | ..   | 71.5  | 88            | 0.772 | لبنان   |
| -23             | 0.739 | 0.750 | 0.808 | 8,371  | 76.3        | 74.3 | 73.5  | 91            | 0.766 | تونس    |
| -22             | 0.711 | 0.711 | 0.778 | 7,062  | 73.7        | 69.9 | 71.7  | 104           | 0.733 | الجزائر |
| 33              | 0.505 | 0.891 | 0.799 | ..     | 82.4        | 92.4 | 72.9  | 106           | 0.731 | فلسطين  |
| 7               | 0.607 | 0.755 | 0.811 | 3,808  | 64.8        | 80.8 | 73.6  | 108           | 0.724 | سوريا   |
| -1              | 0.629 | 0.732 | 0.761 | 4,337  | 76.9        | 71.4 | 70.7  | 112           | 0.708 | مصر     |
| -18             | 0.637 | 0.544 | 0.757 | 4,555  | 58.5        | 52.3 | 70.4  | 126           | 0.646 | المغرب  |

المرجع: تقرير للتنمية البشرية<sup>5</sup> 2008/2007 (جدول 1) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

لا تصدر ليبيا معطيات رسمية للفقر و البطالة. حسب المعلومات الجاهزة من المحتمل أنّ البطالة تمثل 14 بالمائة.<sup>5</sup> آليات الصدقة المتعددة ومستويات الفقر المحتملة منخفضة بصفة متميزة في ليبيا غير سواها في الجهة.

حسب معطيات دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر مؤشر مأمول الحياة الليبي ضمن أحسن البلدان النامية في جهة شمال إفريقيا والشرق الأوسط صحياً. مثل أغلب بلدان الجهة تحسنت الصحة العمومية بصفة كبيرة منذ أوائل السبعينات. إستثمر القطاع العام في ميدان الصحة بين سنوات 1970 و1979.<sup>6</sup>

أدخلت ليبيا إصلاحات كبيرة في التربية منذ العقدين المنصرمين.<sup>7</sup> تفوق ليبيا جميع البلدان النامية بالجهة بإحطاطي شاسع. تعتبر نسبة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي المخصّص للإنفاق على التربية في ليبيا منخفضة نسبياً لكن مرتفعة حسب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي العائلي. التعليم إجباري إلى سن 15 و ممول من قبل الدولة إلى المستوى الجامعي.

لا تصدر ليبيا معطيات رسمية لمؤشر معامل جيني (Gini coefficient) أو مؤشرات اخرى لتوزيع الثروة. غير أنها وقعت على أعظم العقود الدولية لحقوق الإنسان وإتفاقيات حقوق الشغل.

حسب معطيات مؤشر علاقة الجنس للأمم المتحدة لليبيا أعلى رتبة للعدالة الجنسية بالنسبة للبلدان النامية في جهة المتوسط. مشاركة الإناث في القطاع الإقتصادي تضاعف تقريبا من 16 بالمائة إلى 30 بالمائة بين 1995 و2006.<sup>8</sup> قانون الشغل الليبي يشترط العدالة في المكافأة في نفس الشغل.

<sup>5</sup> IARC (2005)

<sup>6</sup> عظمان وكرلبارج (2007)

<sup>7</sup> عبيدار ولايتيمي (2005)

<sup>8</sup> عظمان وكرلبارج (2007)

الإستغلال المكثف للمياه الجوفية، الذي أصبحت نسبة تعبئته تناهز 130 بالمائة، أضحى يشكل مخاوف كبيرة في ليبيا و البلدان المجاورة، متسبب في تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية القريبة من الساحل مع ما تخلفه من آثار على نوعية الماء و خصوبة الأرض.<sup>9</sup>

أهم مصادر تلوث الهواء : الوحدات الصناعية القديمة وكثرة حركة المرور في وقرب أهم مراكز الإعمار.

التصحر الهام و تجريد المناظر الطبيعية حدث في المساحات المحيطة بالمناطق السقوية. تهيئة الشواطئ غير منظمة و إصلاح الأراضي للإستعمال الفلاحي قلص من مساحة أراضي المستنقعات، مما أدى إلى فقدان التنوع الحيوي.<sup>10</sup>

### 3. تقييم الآثار المستديمة

تتمثل الفكرة الرئيسية لتقييم الآثار المستديمة في تحليل الآثار الاقتصادية الممكنة على تحرير التجارة بين ليبيا والإتحاد الأوروبي والمقيدة بنموذج محسوبية التوازن العام الذي هيئه خصيصا لهذه الدراسة الأستاذ بمرکز بحوث السياسة الاقتصادية جو فرانسوا. يعتبر هذا النموذج الأداة التحليلية المفضلة للبنك العالمي والصندوق المالي الدولي ومنظمة التنمية للتجمع الأوروبي. تحتوي سيناريوهات النموذج:

سيناريو 1: 'تحرير خفيف'

تخفيض الأداءات الجمركية ب 90 بالمائة، تحرير الخدمات ب 50 بالمائة، تخفيض كلفة الإنتاج من خلال تسهيلات في الإجراءات التجارية ب 1 بالمائة.

سيناريو 2: 'تحرير طموح'

تخفيض الأداءات الجمركية ب 97 بالمائة، تحرير الخدمات ب 75 بالمائة، تخفيض كلفة الإنتاج من خلال تسهيلات في الإجراءات التجارية ب 3 بالمائة.

وضعت توجهات لكل سيناريو (أ) لتوازن جديد يحتوي على مخزون مالي جملي ثابت يمثل الأثر في صورة ما إذا وقعت إتفاقية التجارة الحرة في سنة 2007 و (ب) في صورة تغيير المخزون المالي الجملي بتغير الدخل القومي يمثل هذا التوازن الآثار في سنة 2007 إذا وقعت هذه الإتفاقية منذ سنوات ( في هذا الاحتمال نلاحظ التغيرات في مستويات الإستثمار و في المخزون المالي المتبقي).

يمثل كلا سيناريوها التحرير المبلورة من السيناريو الأساسي الذي يحتوي على مستويات الأداءات في تصنيف الإتحاد الأوروبي من 0.1 بالمائة لقطاع الطاقة إلى 1.7 بالمائة للمواد الفلاحية. بالنسبة لليبيا لا توجد أداءات جمركية غير أن أداء على الإستهلاك ب 4 بالمائة يطبق على كل واردات البضائع. السيناريو القاعدة للخدمات يطبق أداء مصنف موازي لـ 2.5 بالمائة (بناء) إلى 15 بالمائة (توزيع) في الإتحاد الأوروبي و بـ 30 بالمائة على جميع قطاعات الخدمات في ليبيا. التسهيلات التجارية مقولبة بتخفيض جميع تكاليف الإنتاج بنفس النسبة في الإتحاد الأوروبي و ليبيا.

يستعمل مخرج المعطيات للتغيرات الاقتصادية بالنموذج للتكهن بالآثار الإجتماعية الثانوية و البيئية الملخصة تحت. هذه المعايير ستكون موضوع لأثر لتخفيف و/أو تعزيز التوصيات في التقرير النهائي للدراسة. كامل النتائج و تفسير النموذج موجودة في مسودة التقرير الأولي جاهزة بالإنكليزية على [www.eulibya-sia.org](http://www.eulibya-sia.org)

#### تلخيص للآثار المستديمة

التأثيرات الاقتصادية المتوقعة ستكون غير مؤثرة في الإتحاد الأوروبي و صغيرة جدًا ليكون لها تأثير إجتماعي و بيئي ذا بال. لذا سيتداول المستند حصريا و لاحقا الآثار الممكنة في ليبيا.

في ليبيا التحرير الخفيف لكل من البضائع و الخدمات تعطي كسب للرفاهة ب 0.4 بالمائة مع ربح من الخدمات يوازن جزئيا، بخسارة من البضائع الفلاحية و الغير فلاحية. بالنسبة لتحرير طموح الأرباح المتوقعة تناهز 1.4 بالمائة.

ينتظر أن يكون الأثر الإجمالي للإتفاقية التجارية فيما يخص البطالة في ليبيا غير ذا بال. نسبة التبادل في الإنتاج المصمم في النموذج غير هامة في الإتحاد الأوروبي. الآثار المباشرة لتحرير البضائع و الخدمات في ليبيا ملخص في جدول 5.1

## جدول 5.1 مخرج المعطيات القطاعي للتبادل الليبي، نسبة

| بضائع و خدمات |       | تحرير الخدمات   |                 | تحرير البضائع            |                      | حصص القطاع |                               |
|---------------|-------|-----------------|-----------------|--------------------------|----------------------|------------|-------------------------------|
| (أ)2          | (أ)1  | 75% تحرير 2 (أ) | 50% تحرير 1 (أ) | 97% تخفيض الأداءات 2 (أ) | 90% تخفيض الأداءات 1 |            |                               |
| 0.06          | -0.41 | 1.01            | 0.47            | -0.95                    | -0.88                | 9.5%       | فلاحة، صيد، غابات ومنجمي      |
| -0.03         | 0.33  | -0.78           | -0.37           | 0.75                     | 0.70                 | 57.4%      | الطاقة النسبية و بتروكيماويات |
| -0.92         | -1.15 | 0.74            | 0.38            | -1.66                    | -1.53                | 1.3%       | البضائع المعالجة              |
| 0.42          | -0.88 | 2.60            | 1.13            | -2.18                    | -2.01                | 1.7%       | مادة كيميائية                 |
| 1.85          | -1.15 | 5.89            | 2.62            | -4.04                    | -3.77                | 6.8%       | بضاعة مصنعة                   |
| 5.82          | 3.34  | 4.31            | 1.95            | 1.51                     | 1.39                 | 3.0%       | خدمات بناء                    |
| 0.89          | 0.09  | 1.83            | 0.97            | -0.94                    | -0.88                | 10.1%      | خدمات توزيع                   |
| -1.90         | -0.39 | -2.84           | -1.26           | 0.94                     | 0.87                 | 2.8%       | خدمات نقل                     |
| -7.50         | -3.22 | -7.96           | -3.63           | 0.46                     | 0.41                 | 4.6%       | خدمات تجارية أخرى             |
| 0.69          | 0.19  | 0.91            | 0.39            | -0.22                    | -0.20                | 2.8%       | خدمات أخرى                    |

حسب مخرج المعطيات المتوقعة إلغاء الأداءات (لليبيا خاصة الأداء على الإستهلاك المورد) يقود إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الأوروبية و نقص في إنتاج البضائع المصنعة الليبية و مواد كيميائية و بضائع مصنعة أخرى. في نفس الوقت تستعمل المداخل المحررة في توسيع الطاقة و النقل و قطاعات الخدمات التجارية و تحرير الخدمات يعزّز تنافس خدمات المنشآت الأوروبية. المفعول الصافي هو تعزيز التنافس العام للاقتصاد الليبي مع زيادة معتبرة في الأجور الحقيقية على المدى البعيد.

تخفيض الأداءات الجمركية و الأداءات على الإستهلاك يقود إلى نزول في الإنتاج المحلي الفلاحي و الغير الفلاحي الليبي و خدمات التوزيع و بعض خدمات أخرى مصاحبة لتقلص إنتاج البضائع.

### فلاحة و بضائع مصنعة و صناعة الصيد البحري

وقع التنبؤ بالتأثير الإيجابية و السلبية الخاصة بقطاع الفلاحة و المنتجات الفلاحية المصنعة. سينجر عن انخفاض الأداءات الجمركية و الأداءات على الإستهلاك للبضائع الفلاحية لخفض الإنتاج المحلي الليبي بحوالي 1 بالمائة. ينتظر من تغيير الإنتاج الفلاحي في ليبيا آثار إيجابية في بعض المساحات الريفية و سلبية في أخرى مع أثر شامل سلبي ما لم تقم بأعمال طفيفة. من الممكن أيضا الضغط أكثر على المحيط الحضري المتأثر من الفلاحة التجارية و الناتجة عن الهجرة من الريف إلى الحاضرة. الآثار الشاملة التي من المنتظر أن تكون طفيفة نسبيا لكن ستضيف ضغوطات أوسع مصاحبة إلى التطور الإقتصادي الليبي و الإحتياجات إلى سياسة بيئية و تقنين أقوى.

يعتبر الأمن الغذائي في ليبيا من المواضيع الهامة و التحرير سيزيد من تبعيتها للغذاء المورد. تشير نتائج النموذج الإقتصادي أنّ للتحرير أثر غير مؤثر على الإتحاد الأوروبي و ستخفيض بـ 1.5 بالمائة بالنسبة للإنتاج المحلي. تشير النتائج أنّ ليبيا ليست لها قدرة تنافسية بالنسبة لإنتاجها و التكهّنات تشير أنّ واردات المواد المصنعة ستزداد بـ 16 بالمائة غير أنّ من الممكن أنّ أسعار الغذاء ستخفيض و هذا من شأنه أن يعود بالفائدة على الفقر بالحاضرة. من المنتظر أنّ الآثار البيئية ستكون إيجابية نسبيا بانخفاض الإنتاج. من المنتظر أن يتقلص الشغل في الصناعات الغذائية بانخفاض الإنتاج. ستكون الآثار المتوقعة على الجنسين لا سلبية و لا إيجابية.

صناعات الصيد البحري و تعليب السمك في الإتحاد الأوروبي محمية بأداءات جمركية ثقيلة<sup>11</sup> من الممكن للصناعة الليبية أن تدخل أكثر في السوق الأوروبي بتوقيع إتفاقية بين الجانبين. غير أنّ مواضيع أخرى ذات الصلة تقم تحرير الإستثمار و تدعيم مباشر و غير مباشر من الطرفين و استعمال أعلام التسهيلات. في صورة حدوث خلافات في هذه المواضيع ستحدث عراقيل على التقديرات الصحيحة للآثار الإقتصادية و الإجتماعية في المدى القصير.

<sup>11</sup> كليج وغيره (2006)

وجود الثن الأزرق بأعداد كبيرة في المياه الليبية يعطي فرص لتأهيل صناعة الثن الليبية غير أنّ الإفراط في صيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط يعتبر مشكل حقيقي. تقييم إيجابي للمخزون في المياه الشرّقية يمكن أن يقوّي إنتشار الصناعات ذات الصلة و التصدير.

#### الطاقة و الكميأوية و البضائع المصنّعة

من المنتظر أنّ التعاون القريب في تطوير الصناعة البترولية و الغازية سيكون له أثر إقتصادي هامّ و إيجابي لكلّ من الإتحاد الأوروبي و ليبيا على المدى المتوسط. يقاس هذا بعدم ديمومة هذه الصناعة على المدى البعيد. التعاون في تطوير صناعة الطاقة الشمسية التي لها إمكانية لتحقيق عائدات اقتصادية كبيرة للطرفين على المدى البعيد. لم يكن بالإمكان التعرف على المواضيع الإجتماعية إلا التي تتصل بالآثار الإقتصادية بصفة مباشرة. التطور السريع للصناعة البترولية و الغازية ستضيف للآثار المضادة الموجودة مثل التلوث و تجريد مساحات حساسة بيولوجيا إلا إذا تمّ وضع تدابير فعالة تقوّي القوانين. بدون هذه التدابير ستتقلص الثروات أكثر على المدى البعيد.

من المنتظر تخفيض الأداءات الجمروكية و الأداءات على الإستهلاك لتخفيض انتاج البضائع المصنّعة الليبية إلى حدود 4 بالمائة. إرتفاع استيراد خدمات التوزيع سيضع ضغوط على البائعين الصغار و الذي سيسبب بعض التغييرات في سوق الشغل رغم أنّ الأثر العام على نسبة البطالة سيكون صغيرا.

#### الخدمات

يزداد الإنتاج خاصّة في القطاع الواسع للبترول و خدمات البناء و النقل. تحرير الخدمات له آثار مضادة بالنسبة لتقليص المنتظر للإنتاج في قطاع الإنتاج ذو علاقة بالبترول و خدمات النقل و خدمات تجارية أخرى.

خدمات البناء و الهندسة المدنية عناصر رئيسية لعديد من مظاهر التطور و التي يمكن أن تساهم في عائدات اقتصادية كبيرة. تحرير القطاع يعطي امكانية أرباح اقتصادية هامة في الإتحاد الأوروبي و ليبيا و يرجع هذا جزئيا لازدياد تنقل اليد العاملة الليبية إلى أوروبا. الآثار البيئية السلبية الهامة لها صلة بصناعة البناء خاصّة في توفير المواد و في تلوث الهواء من انتاج الإسمنت و نشاط البناء. على المدى القصير تسهيل الدخول لليبيا من شأنه أن يولد خسارة طفيفة على تشغيل أصحاب المهن الليبيين لكن الفوارق في الرواتب يقلص من هذا الأثر. على المدى البعيد الصناعة الليبية انتفعت من تطوير امكانياتها للإجابة على حدّ سوى لتنافس أكبر و فرص السوق.

تشير نتائج الدراسات النموذجية إلى تغييرات صغيرة نسبيا بحوالي 2 بالمائة في التوريد و التصدير و الإنتاج المحلي في خدمات التوزيع. أغلب الزيادة في الفعالية الإقتصادية المتأتية من تحرير خدمات التوزيع و من تقلص مواطن الشغل في الصناعة. من المتوقع أن يتقلص عدد التجار الصغار مع توفر عدد قليل من مواطن الشغل في مجالات جديدة. تتأى العائدات الإقتصادية خاصّة من أسعار إستهلاك منخفضة خاصة بالنسبة للدخل العالي للمجمّعات الحضرية.

أهمّ الآثار البيئية المتأتية من ادخال متنفس خدمات توزيع متطورة و الرّاجعة إلى آثار نقل بضائع مساحات واسعة. من الممكن أن يكون لهذا آثار تلوث محليّ و تغيير الطقس. من الممكن أن يساء تقدير الأثر الممكن لتكنولوجيا و تقنيات الإدارة ذات التطور العالي المستعملة من قبل شركات التوزيع الأوروبية.

9

هنالك إمكانية لتطوير قطاعي المالية و الإتصالات. تطوير القطاع المالي خاصّة يحمل معه مخاطر عالية لكن مع تنظيم ملائم من شأنه أن يزيد في النمو الإقتصادي و تقليص الفقر. في النموذج الصنّف المسمّى "خدمات تجارية أخرى" يبرز تقلص الإنتاج بين 3 بالمائة و 8 بالمائة حسب تركيبة و درجة تحرير البضائع و الخدمات.

في قطاعات، عندما يرتفع الإنتاج من المنتظر أن يزيد مستوى الأجور و العكس بالعكس. في صورة التّعريض إلى تنافس شديد يرفع من التحفيز لتحسين الإنتاجية مع إمكانية نسبة أعلى للأجور. يتوقف هذا على سياسة محلية و عوامل أخرى تساهم في تنويع الإقتصاد الليبي.

**قطاعات الخدمات التي يمكن أن يكون لها آثار بيئية أكثر أهمية هي خدمات السياحة و خدمات البيئية و خدمات التوزيع.** تحرير هذه الخدمات يعطي فرصا لمراقبة ومعالجة إصدارات ملوثة ومظاهر أخرى لإدارة البيئة أكبر.